komela Mafê Mirovan ya Cizîrê û Efrîn
منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة و عفرين
Human Rights Organization in Jazira and Afrin

الرقم : 98 / ص

التاريخ : 2019/9/21

مقام لجنة التحقيق الدولية المستقلة

المؤلفة من السادة باولوسيرجيو بينهيرو – كارين كونينغ أبو زيد – هاني الجلي المحترمين.

بعد الاطلاع على تقريركم المنجز في 15 آب 2019 م والمتعلق بسوريا ، والذي سيقدم إلى مجلس حقوق الانسان في 2019/9/27م ، ندفع بالمطالعة التالية :

- **أولاً :**

إن أجزاء من تقريركم يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ، المتمثلة في المادة الأولى من ميثاقها ، وهي تحقيق التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للأفراد جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز، بسبب العنصر، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين كما يتعارض مع الالتزامات المترتبة على السعي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة ، المنصوص عليها في المادتين /55 -56/ من الميثاق ،واللتين تنصان على أن تقوم الدول باتخاذ تدابير جماعية ومنفردة ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، وذلك من أجل تعزيز الإحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان ، والحريات الأساسية لجميع بني البشر، دون تمييز بسبب العنصر، أو الجنس ،أو اللغة، أو الدين.

- وقد تجاهلتم في تقريركم حجم الخطر الذي شكلته الدولة التركية على حياة الناس في شمال وشرق سوريا ، سواء بذاتها أو بالإضافة إلى المجاميع المسلحة المرتبطة بها ، حيث تجاوز الخطر حدود الطارئ والإستثناء ، وبلغ حداً يتهدد حياتهم جميعاً بالمطلق ، بارتكاب جرائم الفصل العنصري، التي تشكل كل واحدة منها تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، في ظل الاتفاقية الدولية لقمع الجريمة الفصل العنصري والموقع عليها عام 1973 م والتي أصبحت نافذة المفعول عام 1976 م وبارتكاب جريمة الإبادة الجماعية التي عاقب عليها نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات في لاهاي لعام 1998 م.
- فضاع بذلك حق الحياة الذي نصت عليه المادة /3/ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وضاع معه الحق في الحرية و الأمان ، والحق في حرية الفكر والوجدان والدين المنصوص عليه في المادة /18/ من الاعلان ، وضاع الحق في حرية التنقل المنصوص عليه في المادة /2/ من الاعلان ، وضاعت حرية الرأي والتعبير المنصوص عليه في المادة /19/ من الاعلان ، والحق في حماية الحياة الخاصة ، وضاع حق الأسرة في شمال وشرق سوريا بالحماية والرعاية ، علماً أنه مصان كغيره من الحقوق المدنية والسياسية بالمادة /16/ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بدلالة ما ينص عليه الجزء الثالث من العهدين الدوليين لعام 1966م والمادة /2/ من ذات الاعلان ، كما ضاع الحق في العدل الذي نصت عليه المادة /7/ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
- لقد نأيتم في تقريركم عن كل هذه الحقائق ودفعتم بحق الدفاع عن النفس المشروع عرفاً وشرعاً وقانوناً ومنذ الازل وإلى اليوم إلى دائرة الشك والإتهام.
- لقد تناسيتم في تقريركم النصر الذي تحقق على دولة الخلافة الاسلامية المزعومة في العراق والشام عسكرياً في موقع الباغوز في حوض نهر الفرات في جغرافية دير الزور، وهو يوم 23 آذار 2019م وكيف شكل هذا الانتصار نقطة تحول في مستقبل أمن وسلام أوطانكم وعموم الأوطان الأخرى التي تنشد العيش بحرية واستقرار .

- إن تقريركم لا يتسم بالموضوعية التي عهدتها الأمم والشعوب من لجنة حقوق الانسان التي كانت باكورة عمل الأمم المتحدة بعد تأسيسها عام 1945م وبمبادرتها الرئيسية والأولى ، سيما وأنها هي التي قد تشرفت بصياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول من عام 1948 م ، وقد كان بإمكانكم أن تقرأوا جيدا أسباب ونتائج انتصار سكان شمال وشرق سوريا الأصليين، على الارهاب على مساحة تزيد على نسبة 32% من عموم الجغرافية السورية ، سيما وأن هذه الأسباب والنتائج لا تحتاج إلى جهد كبير لجهة البحث والتمحيص لأنها بارزة بشكل واضح وجلي ، بدل أن تتكهنوا أو تستشرفوا أو تعولوا وتراهنوا وعن بعد على مصداقية القاتل وتكذيب المقتول ، بمعادلة لا سابقة لها ، وهي سابقة خطيرة على المستوى الأممي وفي تاريخ لجنتكم الفرعية.
- **ثانياً :**

هناك غمزٌ من قوات سوريا الديمقراطية في تقريركم ، ومناط هذا الغمز مفردات تم اعتمادها للإدلال بها على ما تم توخيه ، لأنها مليئة بالإتهام من ذاتها ، ولا داعي لأن تقترن بأي دليل مفترض ، ومن هذه المفردات على سبيل الذكر وليس الحصر، مفردة ..... اقتيد ..... ومفردة ..... إجهاد ... المشبعتين لغوياً بالتضليل والإيهام .

- لقد اعتمد تقريركم على الاستنتاج ، ومبنى استنتاجكم مصادر فردية وغير فردية ممولة مالياً من تركيا ، ولذلك كانت تقاريركم الأولية الجارية منذ 11 كانون الأول 2019 م ولغاية 10 تموز عام 2019 م خالية من الحقيقة، سيما وأن من تدعون مقابلتهم كانوا لديكم في جنيف أو العكس ، وهو ما يفيد به تقريركم العتيد ، بالإشارة إلى الإنطلاق من جنيف ، علما أن كل الذين أشرتم إلى مقابلتهم ، وهم حسب زعمكم بعدد /291 / يكونوا قد حصلوا على اللجوء في أماكن تواجدهم ، بذريعة ما اعتمدتم عليه زوراً وبهتاناً .
- إن كل ما تدعون جمعه واستعراضه وتحليله من مصادر مزعومة ، يتعارض ويتناقض مع الإدعاء من قبلكم باعتماد مبدأ (عدم التسبب في الضرر) لأن مجرد تبني مصادر تشكل جزءا لا يتجزأ من منظومة الارهاب يعتبر تماهياً مع هذا الارهاب وإن تنظيركم والحكم من جهتكم على الغياب يشكل مطعناً للخبرة والمهنية والاستقلالية المفترضة والتي اشترطها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام 1966م .
- إن تقريركم وفي الوقت الذي يغمز فيه من قناة قوات سوريا الديمقراطية – قسد – يسلم في الصفحتين /9-10/ بتمترس الإرهابيين وسط المدنيين ، وكيف شكل ذلك عائقاً أمام قوات قسد ، وبالتالي تباطؤها ، فإذا كان هناك من مبرر لهذا التباطؤ فهو انساني محض من جهة ، والتزام بالقانون الدولي الانساني من جهة أخرى ، وقد لامسنا نحن ذلك في الواقع بسبب شخوصنا إلى مواقع قوات سوريا الديمقراطية، في تصديها للإرهابيين ، علما أن قوات سوريا الديمقراطية قد قدمت ضحايا من أجل هذا المبرر وهذا الالتزام ،لذلك ولأن تقريركم والحال ما ذكر كان بعيداً عن الحقيقة والواقع نلفت عنايتكم الكريمة في هذا الصدد إلى كل ما بني على افادات الخصوم من فلول الارهاب وعلى الغياب وعلى مسافة تزيد عن مائة ألف كيلو متر .
- **ثالثاً :**

بالرجوع إلى ما ورد في تقريركم بخصوص عفرين ، في البندين /64-65/ الواردين في الصفحتين /17-18/ نرى ما يلي : إن الانتهاكات التي ارتكبت بحق السكان الأصليين في عفرين ، من قبل الفصائل المسلحة المرتبطة بالدولة التركية ، منذ العدوان على عفرين في 2018/1/20 م ثم السيطرة الفعلية عليها في 2018/3/18م من قبل الدولة التركية ، والتي تتدرج بين الخطف ، والإخفاء القسري ،والقتل ، والإيذاء ، والتهجير القسري ، والإغتصاب ،وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة ،والجرائم المرتكبة بحق الأطفال ، والنساء ،والشيوخ ، وسلب ونهب الممتلكات الخاصة ، وتجريف الأراضي الزراعية ، وحرق المزروعات ، وقطع الأشجار ، وحرقها وتدمير الأعيان الثقافية ، والعتبات ، والمزارات الدينية ، ونهب الأثار ، ثم تخريب أماكن وجودها، والتغيير الديمغرافي ، والابتزاز المالي المتمثل بطلب الفدى عن المخطوفين ، والتي وصلت إلى رقم 100 ألف دولار أمريكي ، كل ذلك يندرج تحت مسمى الجرائم الدولية المصنفة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لعام 1998م ،ومعاهدة لاهاي لعام 1899 م – 1907م ولا سيما المادة /42/ من الأخيرة، وبنتيجة ما تقدم تكون الدولة التركية دولة عدوان واحتلال بلا منازع من جهة ، ودولة مخلة

بمسؤوليات وواجبات المحتل وفق المادة /42/ المذكورة آنفاً من جهة أخرى ، الأمر الذي يقتضي إدانة الدولة التركية وكل الفصائل المرتبطة بها ، وقد كان حرياً باللجنة الموقرة أن تكون السباقة إلى هذه الإدانة بحكم مسؤولياتها الأممية أصولاً وقانوناً ، وكان الأجدر بها أيضاً أن تقف وقفة تاريخية أمام هذه المسؤولية الحقوقية وليس العكس ، حيث راحت تبحث عن مبررات لمرتكبي هذه الجرائم ، وتلقي بالمسؤولية الحقوقية على أبناء عفرين في دفاعهم عن أراضيهم ومساكنهم ومزارعهم وممتلكاتهم ، التي سلبت منهم ، علماً أن هذا الدفاع مشروع في كل المواثيق والعهود الدولية الوضعية وفي كل الأديان السماوية والنظريات الفلسفية .

- إن ما يؤكد على أن تقريركم مسيس بالمطلق وخاصةً لجهة ما ورد في الصفحة /9/ بالفقرات /26-27-28/ حيث كيل الإتهامات بحق قوات سوريا الديمقراطية جزافاً ، بعيدا عن الحقيقة والواقع المرير الذي كان يعجز أي جيش في العالم أن يخوضه عسكرياً وانسانياً وقانونياً ، ويحقق نتائج تخدم الأمن والسلم الدوليين ، ووفق المقاييس والمعايير المعتمدة في القانونين الدوليين العام والانساني .
- لقد اسقطت قوات سوريا الديمقراطية بمحاربتها الارهاب أصالةً ونيابةً عن المجتمع الدولي ، امبراطورية الإرهاب التي كانت ولا تزال تهدد أمن واستقرار العالم الحر عسكرياً وفكرياً.
- **<u>رابعاً :</u>**

أين تقريركم من معاناة المكون المسيحي والويلات التي حلت به في شمال وشرق سوريا بسبب الدور التركي المتمثل بممارسة الارهاب بكل أشكاله أصالةً وتفويضاً لمجموعات مسلحة مستقدمة من قبل الدولة التركية من الخارج ومستجمعة من الداخل ، لقد تعرضت معظم كنائس شمال وشرق سوريا للنهب والحرق والتفخيخ والتفجير من قبل جبهة النصرة ، التي تسمى حالياً بجبهة تحرير الشام ، ومن قبل دولة الخلافة الاسلامية في العراق والشام المزعومة .

لقد تم تدمير كل الكنائس الموجودة في الرقة التي احتلتها دولة الخلافة الاسلامية واعتبرتها عاصمة لها وهنا نشير إلى بعضها على سبيل الذكر .

كنيسة الشهداء للأرمن الكاثوليك وكذلك كنيسة الروم الكاثوليك والتي تم تدميرها بشكل كامل لأن داعش كان يستخدمها كسجن للنساء.

كما تم تدمير كنيسة الشهداء الأرمن في هضبة مركدة التابعة للحسكة والتي كانت تعتبر ذات مكانة لدى الشعب الأرمني لأنها كانت تحتضن بقايا شهداء مجزرة سيفو التي حصلت عام 1915م من قبل الامبراطورية العثمانية وقد كان هذا التدمير عام 2014م ممنهجاً.

- **<u>خامساً :</u>**

أين تقريركم من دور هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) عندما قامت بالسيطرة على منطقة خفض التصعيد بين النظام والفصائل الموالية لتركيا ، بدعم وتوجيه مباشر من الأخيرة ، وكيف استفردت بالسيطرة على خط التماس المباشر مع قوات النظام في سوريا ، ليشكل ذلك ذريعة قوية لقوات النظام وحلفائه للهجوم على تلك المنطقة فتقريركم لم يتطرق إلى الدور التركي الرئيس والأساس في دعم هيئة تحرير الشام من أجل السيطرة على تلك المناطق ، بل راح يبحث عن زلة ما في تضحيات قوات سوريا الديمقراطية ، علما أن الأحداث تثبت على الدور التركي في كل ما يتعلق بالإرهاب فكراً وفعلاً وهنا نشير إلى قصة زعيم هيئة تحرير الشام محمد الجولاني ، فعندما تم استهدافه وتمت إصابته تم نقله مباشرةً إلى مشافي الدولة التركية الحاضرة باستخباراتها في مكان الحدث .

- إن تقريركم بعيد عن الحياد في كل ما ورد فيه أو ما تم الالماع إليه من وقائع بقيت أسيرة للرغبة المسبقة بالاتهام ، وهذا البعد عن الحياد لا يقل عن بعد السماء عن الأرض ، لقد تصدى تقريركم لحق الدفاع المشروع للشعوب والأمم ، علماً أن هذا الحق مصانٌ بالمواثيق الدولية وبمبادئ حقوق الانسان لكافة الشعوب ، عندما تتعرض للإبادة الجماعية التي كانت باكورتها في موقعي تل عران و تل حاصل في ريف حلب .

- إن وصف التقرير للكرد بأنهم متمردون وصفٌ ظالم بكل المقاييس ، ولا يمت بصلة للخلفية الإنسانية التاريخية لهذا الشعب العريق ، الذي كان ولا يزال يعاني من شتى أنواع الظلم والإضطهاد ومن نتائج الجينوسايد المتكرر بحقه قديماً وحديثاً .
- أين تقريركم من حق أي فرد في الدفاع عن نفسه وأرضه بكافة السبل والوسائل المتاحة ،هذا الحق الذي شكل موجباً لتأسيس محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية ومحكمة حقوق الانسان الأوروبية ، كما شكل موجباً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكافة العهود والمواثيق الدولية ذات الصلة .
إن من أسميتموهم في تقريركم بالمتمردين الأكراد هم كرد ، ومن أبناء عفرين تاريخياً ولم يأتوا من تركيا أو غيرها من الدول على غرار الفصائل المسلحة ، وغيرها من التنظيمات الجهادية التي تدعمها تركيا سراً وعلناً .
- في مرحلة اعدادكم لتقريركم الإفتراضي ، قامت الفصائل المسلحة التابعة للاحتلال التركي بالهجوم على مواقع مرعناز ومالكية ومنغ في ريف حلب ، وذلك بهدف تهجير المدنيين الأصليين ونازحي منطقة عفرين من تلك المناطق .
- لقد غاب عنكم وأنتم تدونون تقريركم العتيد ما يسمى بالجيش الوطني السوري ، حيث يتكون من العديد من الفصائل المسلحة ومعظمهم من بقايا دولة الخلافة الاسلامية في العراق والشام ، ومثالها المدعو عمر حجي الذي هو أحد أبناء مدينة ادلب السورية ، وقد تم اعتقاله من قبل لواء السلطان مراد كأحد الفصائل المرتبطة بالاحتلال التركي ، وقد كان معتقلاً سابقاً في سجن حور كلس التابعة لمدينة اعزاز السورية وهو أحد قادة تنظيم خلافة الدولة الاسلامية المميزين ، وشارك في معارك دير الزور وهجين وباغوز والرمادي وديالا وهو مصدر فتاوى التكفير وسبي النساء الايزيديات وبيعهن في أسواق الرقة والسياف الشهير بقطع الرؤوس أمام الجمهور، وقد اطلق صراحه من قبل لواء السلطان مراد بفدية بلغت 45 ألف دولار أمريكي ، وذلك كله برعاية مباشرة من استخبارات الدولة التركية وهو مطلوب للإنتربول الدولي ويعمل حالياً بصفة رجل دين في أحد الجوامع في مدينة عفرين المحتلة من قبل الدولة التركية والفصائل المسلحة المؤتمرة من قبلها والمرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً وبلا حدود .
- فتقريركم لم يتطرق إلى أساس وبنية تشكيلة ما يسمى بالجيش الوطني السوري ، كما لم يتطرق إلى القاعدة الفكرية و الايديولوجية لهذا الجيش ، إن كل أعضاء هذا الجيش المزعوم هم من تنظيم دولة الخلافة الاسلامية التي سيطرت على المناطق الشمالية من سوريا ، بدءاً من جرابلس ومرورا بالباب واعزاز والراعي وأجزاء من الشهباء وتخوم بلدة دير جمال وانتهاءً بعفرين ، نعم إن جميع هؤلاء كانوا أعضاء سابقين في تنظيم دولة الخلافة الاسلامية وانضموا إليها في وقت مبكر ولكنهم وأثناء تصدي وحدات حماية الشعب لتنظيم دولة الخلافة فروا إلى الدولة التركية الراعية ثم تم تغيير أسمائهم ولباسهم وصفتهم السابقة ودمجهم في فصيل تم تسميته بالجيش الوطني السوري ، وهذا ما فعلته الدولة التركية أيضاً عند دخولها إلى مناطق جرابلس والباب والراعي حيث تم تأهيلهم وتسميتهم بالجيش الوطني السوري .
- فالأمانة القانونية والمهنية في التحقيق والتقصي تقتضي ، سرد مسلسل الوقائع والأحداث بدقة وتفصيل وعدم الاخلال بالسياق الزمني وبحالة الترابط بين الأحداث وأركان كل جريمة وخاصة إذا كانت الجريمة من المعاقب عليها دولياً .
- لقد جاء في تقريركم وتحديداً في الفقرة /56/ بأنكم تحملون مسؤولية الفلتان الأمني وتصاعد الانتهاكات في منطقة عفرين ، لعمليات المقاومة التي تؤديها وتنفذها قوات تحرير عفرين الشرعية بكل المقاييس وتعتبر من قبيل الدفاع عن النفس ومن أجل رد الظلم والعدوان والاحتلال المقترن بالجرائم الفظيعة بحق أبناء عفرين وقد جاء اتهامكم لهذه المقاومة بشكل مبطن ومستتر.
- إن هذا الإتهام يشكل بحد ذاته انحيازاً تاماً لتلك المجموعات المسلحة المرتبطة بالدولة التركية ، كما يشكل قبل ذلك انحيازاً للدولة التركية المحتلة لأراضي الغير، وهو يشكل من حيث النتيجة ظلماً واجحافاً بحق المقاومين من أبناء عفرين من قبل لجنة تابعة لأمم المتحدة .

- لقد ورد في الفقرة /59/ من تقريركم أنكم تصنفون الجرائم المرتكبة بحق الكرد في عفرين ، على أنها بدوافع سياسية واقتصادية وأمنية ، وعلى أنها موجهة ضد من أسميتموهم بالمتعاملين مع الإدارة الذاتية ، علماً أنكم استبعدتم عن هذه الإدارة صفة الديمقراطية علماً أن هذه الجرائم هي عرقية وعنصرية واستهدفت وتستهدف الكرد بهدف تطهير المنطقة من سكانها الأصليين بإشراف مباشر من الوالي التركي القابع في ولاية هاتاي التركية ، والذي يقوم بإدارة منطقة عفرين المحتلة وقد قام بزيارات عديدة إليها .
- إن تقريركم يصنف الفصائل المسلحة المرتبطة بالدولة التركية المحتلة في صنفين الأول معتدل والثاني متطرف وقد تناسى تقريركم أن كل هذه الفصائل هي متطرفة وتمارس الإرهاب بشقيه الفكري والعسكري ومصدر هذا التطرف هو تنظيم الإخوان المسلمين بقيادة زعيمه الحالي أردوغان الذي يتميز تنظيمه باعتبار المرأة على أنها مجرد عورة .
- هناك تناقض فظيع بين ما ورد في الفقرة /64/ وما ورد في الفقرة /65/ من تقريركم بخصوص قدرة الاحتلال التركي على التحكم بسلوك الفصائل المسلحة ، ففي الفقرة /64/ تقولون : بأنكم لم تتلقوا أية اشارة على أن السلطات التركية قادرة على السيطرة على التصرفات الاجرامية لتلك الفصائل ، بينما تقولون في الفقرة /65/ من تقريركم بأن السلطات التركية لا تزال تتحكم بالهياكل الإدارية والقضائية والتنفيذية في عفرين ، وتنسق شؤونها وتمولها .
- إن الغاية من هذا التناقض المكشوف هو محاولة مستترة من اللجنة باتجاه تبرئة ذمة الدولة التركي وللحيلولة دون مسؤوليتها القانونية التي تنص عليها المادة /42/ من معاهدة لاهاي لعام 1907/1899م ، كدولة احتلال وعليها مسؤوليات قانونية في ظل استمرارية هذا الاحتلال ، علماً أنه هناك وثائق كثيرة وأدلة بوسائل مرئية تثبت للعالم أجمع وخاصة المنظمات الأممية بأن تركيا هي صاحبة السلطة المطلقة في منطقة عفرين وهي التي تطلق العنان للفصائل التابعة لها وتتحكم بكل صغيرة وكبيرة ، والوالي التركي هو الحاكم المطلق في منطقة عفرين ، وبأن منطقة عفرين المحتلة هي في القاموس العسكري للدولة التركية امتداد لولاية هاتاي التركية .
- **سادساً :**

أين تقريركم من الحصار الجائر المفروض على مناطق الشهباء والمخيمات الموجودة فيها ، والتي يسكنها نازحوا منطقة عفرين ، سواء من قبل النظام السوري أو من قبل الدولة التركية المحتلة والفصائل التابعة لها في ظل القصف المتكرر على هذه المناطق من قبلها.

- إننا وفي الوقت الذي لم نستنفذ بعد حق الرد الكامل على تقريركم ، لأن تقريركم بكل ما ورد فيه قد خلق لدينا ولد أبناء شمال وشرق سوريا ، رغبةً عارمةً في الرد على كل كلمة فيه ، ولأن تقريركم لم يكن بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، لذلك ومع حقنا في هذا الرد بشكل مستمر وفي كل يوم نؤكد هنا وفي معرض هذا الرد على مايلي :

1- نناشدكم العمل على انسحاب القوات التركية المحتلة من كافة المناطق المحتلة في شمال وشرق سوريا ، وليس العكس ، وخاصة بذل الوقت من أجل البحث عن رضا المحتل التركي وفصائله من المرتزقة .
2- نناشدكم أن تعيدوا النظر في مجمل تقريركم وفي كل كلمة وردت فيه ، علماً أننا نفترض بكم النزاهة والاستقلالية والمهنية ، ونتمنى أن لا تكون فرضيتنا محكومة بعكس ذلك .
3- وأخيراً وليس آخراً تقبلوا تقديرنا العالي لصفتكم الأممية ، كما نتمنى أن تقبلوا اعتذارنا عن كل كلمة وردت في ردنا هذا ، لأننا نخاطبكم من واقع عشناه ولا نزال ، ونتوخى الدقة في النقل والرصد ، وفي النهاية نتوخى الحقيقة التي هي عشقناه .

2019/9/18

منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة

منظمة حقوق الإنسان في عفرين